

ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات....

► تشير البيانات الفعلية الخاصة بالفترة يوليو- مايو ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى تحقيق العجز الكلى نحو ١٦٩.٤ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٩.٣% من الناتج المحلي، مقارنة بعجز قدره ١١.٧% خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك في الأساس إلى ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والموارد الإستثنائية، مع تنفيذ الإستثمارات المقابلة بوتيرة منخفضة خلال فترة الدراسة، بينما بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ١٨٠٦ مليار جنيه في مارس ٢٠١٤ (أى ما يقدر بـ ١١.٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ ١٥٦٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣ (نحو ١٩.١% من الناتج المحلي الإجمالي).

► على الرغم من أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لاتزال منخفضة، إلا أن مؤشر الإنتاج الصناعي قد ارتفع بشكل ملحوظ بـ ١٢.٦% خلال شهر ابريل ٢٠١٤، ليسجل ١٨٥.٤ نقطة مقارنة بـ ١٦٤.٧ نقطة خلال شهر ابريل ٢٠١٣.

► فيما يخص ميزان المدفوعات، فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً فائض كلى بلغ نحو ٢٠.٢ مليار دولار، مقابل عجز قدره ٢١.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك في الأساس إلى تراجع عجز الميزان الجارى، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ في التحويلات الرسمية والتحسين في عجز الميزان التجارى، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى لصافى تدفقات للداخل بـ ٣.٥ مليار دولار (١٢.١% من الناتج المحلي) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة].

وعلى نحو آخر، فقد ساهمت المساندة المالية من دول الخليج العربى فى استقرار رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية للشهر الخامس على التوالى؛ حيث سجل رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية نحو ١٧.٣ مليار دولار بنهاية شهر مايو ٢٠١٤ بانخفاض طفيف قدره ٢٠.٠ مليار دولار إذا ما قورن بالشهر السابق. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض العملات الأجنبية بنسبة ٣.١% مقارنة بـ ١٧.٥ مليار دولار خلال شهر ابريل ٢٠١٤.

► أما بالنسبة للتطورات النقدية، فقد استمر معدل نمو السيولة المحلية في الارتفاع ولكن بمعدلات متباطئة حيث بلغ نحو ١٦.٥% خلال شهر ابريل ٢٠١٤ مقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ١٨.١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤. وقد إنعكست هذه التطورات على **معدل التضخم السنوى** لحضر الجمهورية والذى انخفض ليسجل ٥٨.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٤ (هو أقل معدل تم تسجيله منذ عام)، مقارنة بـ ٩.٩% خلال شهر ابريل ٢٠١٤.

وكانت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قد قررت في إجتماعها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٤ بالإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقرار لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ١٧ يونيو ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٣٥ مليار

جيئه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨.٧٥٪، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المركزي (Deposit Operations)

تطورات الأداء المالي...

► استمر العجز الكلى في الانخفاض كقيمة فعلية وكنسبة إلى الناتج المحلي خلال الأشهر الإحدى عشر الأولى من عام ٢٠١٤/٢٠١٣ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية والمنح بنسبة فاقت معدلات الإنفاق على الإستثمارات خلال فترة الدراسة.

استمرار
انخفاض
العجز الكلى
للموازنة
العامة للدولة ..

العجز الكلى خلال يونيو- مايو ١٣/١٢	العجز الكلى خلال يونيو- مايو ١٤/١٣
٢٠٤,٩ مليار جنيه (١١,٧٪ من الناتج المحلي)	١٨٩,٤ مليار جنيه (٩,٣٪ من الناتج المحلي)
الإيرادات:	الإيرادات:
٢٧١,٣ مليار جنيه (١٥,٥٪ من الناتج المحلي)	٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٦٪ من الناتج المحلي)
المصروفات:	المصروفات:
٤٧٤,٣ مليار جنيه (٢٧,١٪ من الناتج المحلي)	٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٥,٦٪ من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

حيث شهدت حصيلة الإيرادات ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة بنحو ٤٥٪ إلى ٣٣٧,٨ مليار جنيه (١٦,٦٪ من الناتج المحلي)، ويأتى ذلك على خلفية ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بـ٦٪ (٤,٨٪ من الناتج المحلي)، بينما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ وصل إلى ٨٦,٩٪ (٦,١٪ من الناتج المحلي)، وذلك كالتالى:

ارتفاع الإيرادات
الضريبية وغير
الضريبية خلال
فترة الدراسة ...

ويمكن تفسير الزيادة المحققة في الإيرادات الضريبية في الأساس نتيجة إلى ما يلى:

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٥٥ مليار جنيه (بنسبة ٦%) لتحقق ٩٧.٢ مليار جنيه (٤.٨% من الناتج المحلي)

في ضوء إرتفاع المتصولات من كل من:

- الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٢٠٢ مليار جنيه لتحقق ١٧٧.٥ مليار جنيه.
- الضرائب من النشاط التجارى والصناعى بنحو ٢٠٣ مليار جنيه لتحقق ٧٥ مليار جنيه.
- الضرائب على الارباح الرأسمالية من الهيئة العامة للبترول بنحو ٤٠٩ مليار جنيه لتحقق ٣٠٦ مليار جنيه (١٥% من الناتج المحلي)، فى ضوء كل من التسوية الأولى التى تمت خلال شهر ديسمبر ٢٠١٣، والتسوية الثانية خلال شهر يناير ٢٠١٤.

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٢٠٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٦%) لتحقق ١٧٠.٣ مليار جنيه (٠٠.٨% من الناتج المحلي)

في ضوء إرتفاع الحصيلة من عوائد الأذون والسندات على الخزانة العامة بنسبة ١٧.٢% لتحقق ٤٠٢ مليار جنيه (٠٠.٧% من الناتج المحلي)

ارتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١٠١ مليار جنيه (بنسبة ٤.١%) لتحقق ١٤٠.٩ مليار جنيه (٠٠.٧% من الناتج المحلي)

في ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٧٣% لتحقق ١٤٠٣ مليار جنيه (٠٠.٧% من الناتج المحلي)

وذلك على الرغم من:

٠ تراجع ضرائب أخرى بـ ٣.١% (خاصة إنخفاض ايرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزي).

٤ على جانب الإيرادات غير الضريبية:

وقد تمثل الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية فيما يلى:

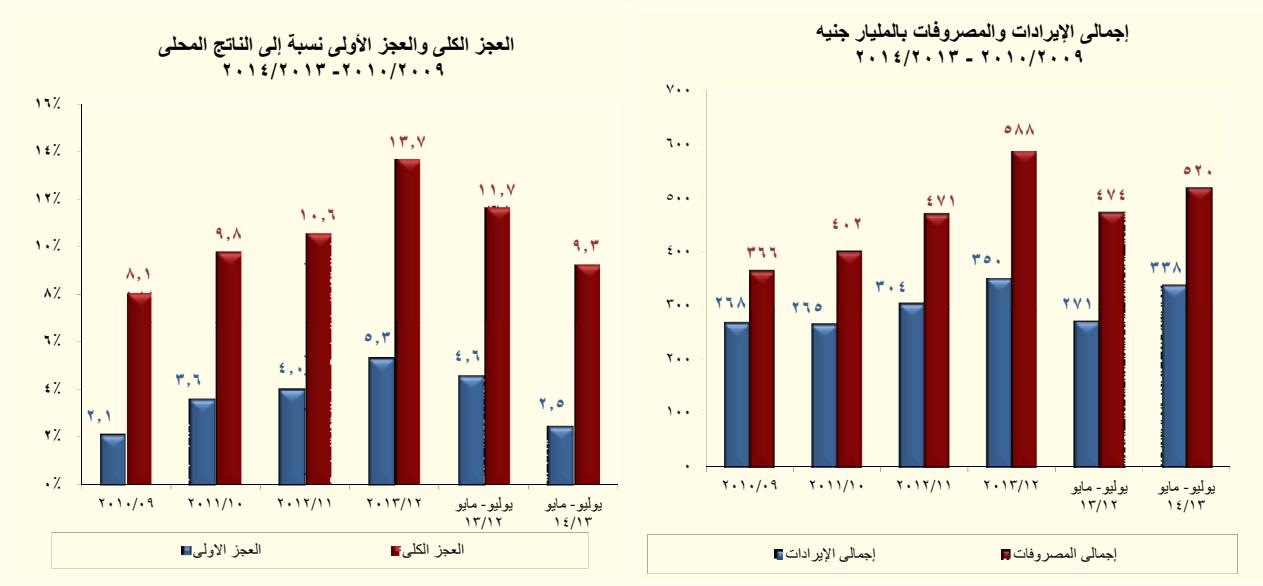
- إرتفاع المنح لتحقق نحو ٥١٥ مليار جنيه (٢٥% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة ؛

ارتفاع الإيرادات غير الضريبية نتيجة لارتفاع المنح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى ارتفاع الأرباح المحصلة من الهيئات السيادية ..

- زيادة المنح بمبلغ ٢٩,٧ مليار جنيه وهو ما يمثل استخدام جزء من مبالغ المنح الخليجية المودعة لدى البنك المركزي وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.
- ورود منح نقدية بمبلغ ٢١ مليار جنيه المعادل لمبلغ ٣ مليار دولار من دول الخليج.

- إرتفاع أرباح الأسهم المحولة من كل من الهيئة العامة للبترول بنحو ٧ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من البنك المركزي بنحو ١,٨ مليار جنيه، وأرباح الأسهم المحولة من هيئة قناة السويس بنحو ١,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- إرتفاع حصيلة بيع السلع والخدمات بنسبة ٣٤% لتحقق نحو ١٨,٤ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلي)، نتيجة زيادة حصيلة الموارد الجارية من الصناديق والحسابات الخاصة^١ بنحو ٤ مليار جنيه لتصل إلى ١٤,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٠,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.



المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

- فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٩,٦% محققة ٥١٩,٧ مليار جنيه (٢٥,٦% من الناتج المحلي) وذلك في ضوء:
- إرتفاع مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بـ ٢٨,٩ مليار جنيه لتحقق نحو ١٥١,٩ مليار جنيه (٧,٥% من الناتج المحلي).
 - زيادة المصروفات على الفوائد بـ ١٤,٣ مليار جنيه إلى ١٣٩ مليار جنيه (٦,٨% من الناتج المحلي).
 - إرتفاع المصروفات الأخرى بـ ٤,٧ مليار جنيه إلى ٣٣,٤ مليار جنيه (١,٦% من الناتج المحلي).

زيادة الإنفاق على كل من الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية ..

١/ وبأى هذا الإرتفاع في ضوء صدور القانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣ والذي حدد بموجبه أن تقوم جهات الموازنة العامة بسداد نسبة ١٠% من إجمالي إيرادات صناديق الحسابات الخاصة إلى وزارة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم إضافة نسبة ٢٥% من أرصدة الصناديق والحسابات الخاصة تؤول إلى الخزانة العامة في ٢٠١٣/٦/٣٠.

زيادة مصروفات على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٧ مليارات جنيه (١,٧٪ من الناتج المحلي). هذا وقد بلغ الإنفاق على الإستثمارات العامة في أجهزة الموارنة نحو ٣٤,٧ مليارات جنيه خلال يونيو-مايو ٢٠١٣ بزيادة بنحو ٢٥,٥٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وفي ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الاجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموارنة على ركيزتين أساسيتين. أولاً، على جانب الإيرادات، إعادة هيكلة النظام الضريبي للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبي، مع مكافحة التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية، إلى جانب تطبيق الضريبة العقارية، وقانون جديد للضريبة على الثروة التعدينية.

ثانياً، إصلاحات على جانب الإنفاق تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتحقيق أكبر حماية ممكنة للفقراء والفاتات الأولى بالرعاية. وتحرير موارد إضافية لزيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي من خلال تقليص الإنفاق على دعم الطاقة.

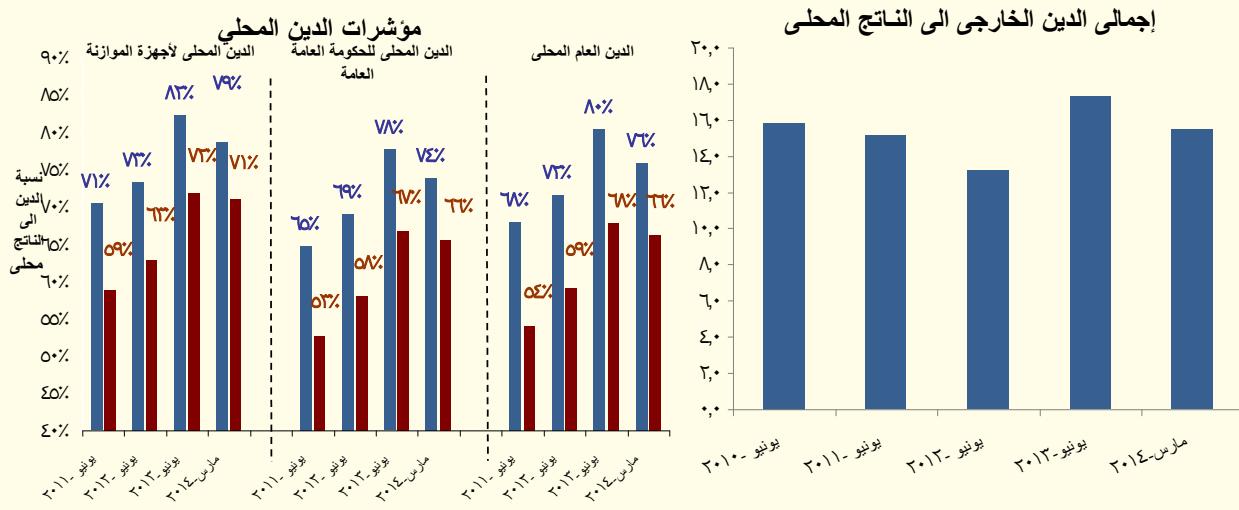
كما قد تقرر إتاحة نفقات للوزارات والهيئات الحكومية تخصص لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وتوفير السلع الأساسية، بالإضافة إلى تخصيص نفقات لعدد من البرامج الاجتماعية الهامة مثل برامج دعم المرأة المعيلة ودعم الأطفال دون السن المدرسي

بلغ إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموارنة العامة نحو ١٦٠٤ مليارات جنيه (٧٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٤، مقابل ١٣٨٧ مليارات جنيه (٧٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية مارس ٢٠١٣.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين الموارنة العامة (محلي وخارجي) قد بلغ ١٨٠٦ مليارات جنيه في مارس ٢٠١٤ (نحو ٨٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليارات جنيه في نهاية يونيو

ارتفاع إجمالي الدين المحلي...
الدين المحلي...

٢٠١٣ (نحو ٩٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي). كما حقق حوالي ١٥٦٢ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٣ (نحو ٨٩,١٪ من الناتج المحلي الاجمالي).



المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي^٢ (حكومي وغير حكومي) حوالي ٤٥,٣ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠١٤، مقارنة بـ ٣٨,٤ مليار دولار في شهر مارس ٢٠١٣ (وأغلب الزيادة في صورة مساعدات دول الخليج بشروط ميسرة وتفضيلية). وقد بلغ رصيد الدين الخارجي لدى مصر نحو ١٥,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي في نهاية مارس ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال افريقيا والتي يبلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥٪ كنسبة من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣.

ومن أهم المؤشرات الخاصة برصيد الدين الخارجي (طبقاً لأحدث البيانات من البنك المركزي):

- استقرار نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات السلعية والخدمية عند ٦,٢٪ كمتوسط منذ عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢/٢٠١٣، بينما انخفضت هذه النسبة لتصل إلى ٥٪ بنهاية ديسمبر ٢٠١٣، مما يدل على استقرار مستوى سداد الدين وخدماته.

- انخفاض نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلى إجمالي الدين الخارجي، لتسجل ٦,٢٪ في ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ١٧,١٪ في ديسمبر ٢٠١٢. وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئي في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ ٢ مليار دولار، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار ومما انعكس على البيانات بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣.

^٢ ترجع الزيادة الملحوظة في معدلات الدين الخارجي الغير الحكومي في النصف الاول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ في الاساس إلى ارتفاع الدين الخارجي للسلطات النقدية بنحو ٤,٤ مليار دولار مقارنة بنهاية ديسمبر ٢٠١٢/٢٠١٣، وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٧ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزي كالتالي: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٣ مليار دولار من دولة الكويت؛ في حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (وديعة بـ ٢ مليار دولار وردت سايقاً، كما تم أهلاك ودائع أخرى بإجمالي مبلغ ١ مليار دولار). وتتجدر الاشارة إلى أنه قد تم تحويل وديعة قطرية بحوالى ١ مليار دولار لسندات خزانة خلال فترة الدراسة.

استمر معدل النمو السنوى للسيولة المحلية في الارتفاع ولكن بمعدل متباطئ - فى نهاية شهر إبريل ٢٠١٤ (محقاً ١٤٦٠ مليار جنيه)، مقارنة بمتوسط معدلات نمو قدرها ١٨,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. فعلى جانب الالتزامات، يرجع الارتفاع المحقق في معدل النمو السنوى للسيولة المحلية إلى النمو المحقق في كمية النقود ليسجل معدل نمو قدره ١٩,٩% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٣٩٤ مليار جنيه)، وهو أقل من متوسط معدلات نمو قدرها ٢٦% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣، بينما استقر معدل نمو أشباء النقود - للشهر الثاني على التوالى - عند ١٥,٣% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١٠٦٥,٤ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدلات نمو قدرها ١٥,٤% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣.

أما على جانب الأصول، فقد تراجع معدل النمو السنوى لصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي ليسجل ١٨,١% في نهاية شهر إبريل ٢٠١٤ (محقاً ١٣٣٧ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدل نمو قدره ٤٢,٤% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، ويرجع ذلك إلى نمو صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية ليسجل ٢٧,٣% (محقاً ٩٨١ مليار جنيه)، وهو أقل من معدل نمو قدره ٣٤,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى. وتجدر الاشارة إلى أن النمو المتباطئ لصافي المطلوبات من الحكومة يرجع إلى تراجع النمو السنوى للتسهيلات الائتمانية المنوحة للحكومة من قبل البنك المركزي مسجلاً ١٢% بالسالب خلال شهر الدراسة، وذلك في ضوء ورود تدفقات للداخل كمساعدات من دول الخليج سجلت لدى البنك المركزي منذ بداية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

شهد معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للقطاع الخاص إرتفاعاً طفيفاً، محققًا معدل نمو سنوى قدره ٥,٥% في نهاية شهر إبريل ٢٠١٤، ليصل بذلك إلى ٥١٧,٦ مليار جنيه، مقابل متوسط معدل نمو سنوى قدره ٧,٥% والمتحقق خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤. ويرجع هذا الإرتفاع إلى زيادة معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للقطاع العائلى ليصل إلى ١٣% مقابل متوسط معدل نمو قدره ١٢% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، والذى فاق الزيادة في معدل النمو السنوى للائتمان الممنوح للقطاع الخاص بنسبة ٤,٥%.

وفي نفس الوقت، تشير معدلات النمو لصافي الأصول الأجنبية إلى بعض بوادر التحسن، حيث بدأت معدلات النمو السنوى في التحسن التدريجي، لتحقق نحو ١,٣% فقط خلال شهر إبريل ٢٠١٤ (مسجلاً ١٢٢,٥ مليار جنيه)، مقابل متوسط معدل انخفاض قدره ١٢,١% خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى الحالى، ويرجع ذلك بشكل نسبي نتيجة لأثر فترة الأساس.

ومن ناحية أخرى، بلغ معدل النمو السنوى لجملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصرى) ١٨,٦% في نهاية مارس ٢٠١٤ مسجلاً ١٣٦١,١ مليار جنيه مقابل نمو قدره ١٤,٢% المتحققة خلال مارس ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالى ٦٨٧,٦% في نهاية شهر الدراسة. ومن ناحية أخرى فقد إنخفض معدل النمو السنوى لـإجمالي

أرصدة التسهيلات الإنمائية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) ليحقق ٤,٩٪ في نهاية مارس ٢٠١٤ مسجلاً ٥٦٣ مليار جنيه مقارنة بـ٨,٢٪ المحققة خلال مارس ٢٠١٣. هذا وقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع في نهاية مارس ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١,٤٪، مقارنة بـ٤٦,٨٪ خلال شهر مارس ٢٠١٣. (جدير بالذكر أن بيانات الودائع والقروض خلال شهر إبريل ٢٠١٤ لم تصدر بعد).

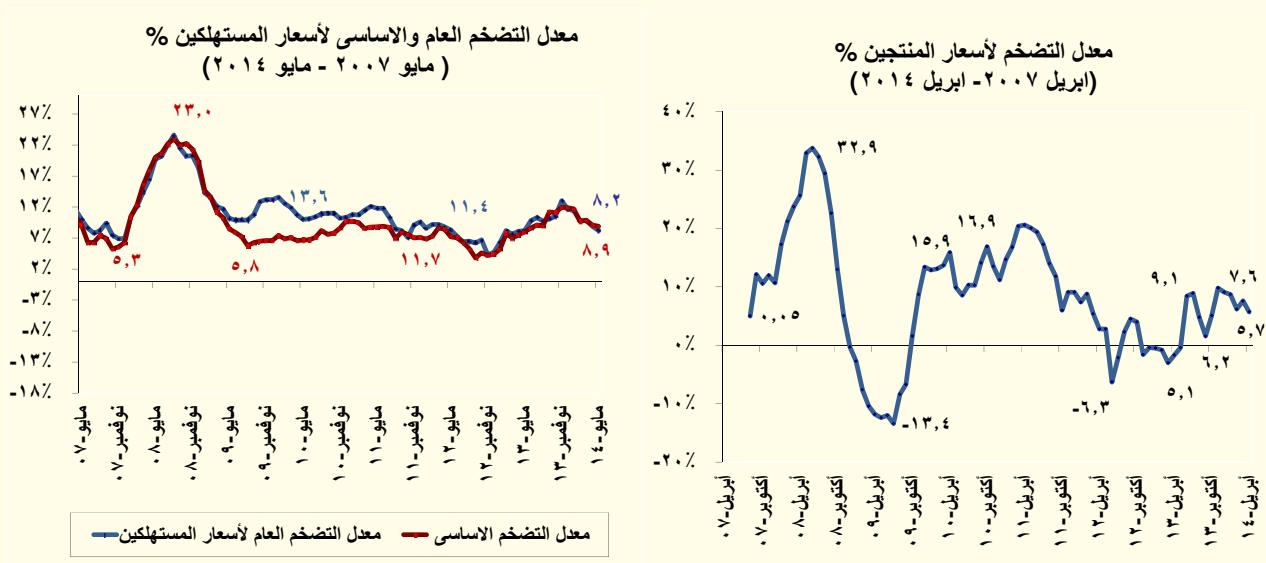
على نحو آخر، فقد شهد رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري تراجعاً طفيفاً في نهاية شهر مايو ٢٠١٤ بحوالي ٢٠٥ مليون دولار ليصل إلى ١٧,٣ مليار دولار مقارنة برصيد قدره ١٧,٥ مليار دولار في إبريل ٢٠١٤. وقد جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض العملات الأجنبية بـ١٨٣ مليون دولار خلال شهر إبريل ٢٠١٤. ومن الجدير بالذكر أن استمرار تدفق المساعدات من دول الخليج العربي قد ساعدت على استقرار رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية لمدة خمسة أشهر على التوالي.

استقر رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية نسبياً للشهر الخامس على التوالي...

أما بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار فقد شهد معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٤ إرتفاعاً في متوسط معدل التضخم ليسجل نحو ١٠,٣٪، مقارنة بـ٦,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق؛ وذلك على خلفية ارتفاع أسعار بعض السلع الغذائية وعدد من السلع غير الغذائية وبعض الأسباب الموسمية الأخرى، إلى جانب الأثر غير المواتي لفترة الأساس من العام الماضي.

انخفاض معدل التضخم السنوي خلال شهر مايو ٢٠١٤ مقارنة بالعشرين شهر الأولى من العام المالي الجارى

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن معدل النمو السنوي للتضخم المحلي قد انخفض ليسجل ٨,٢٪ خلال شهر مايو ٢٠١٤ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ عام) مقارنة بـ٨,٩٪ خلال شهر إبريل ٢٠١٤. ويمكن تفسير هذه التطورات في الأساس نتيجة الإرتفاع المتباين لمعدلات التضخم السنوية لمجموعة "الطعام والشراب" في ضوء تراجع معدلات التضخم السنوية لبعض البنود الفرعية، "الخضروات" و"الخبز والحبوب"، و"الألبان والجبن والبيض" و"الزيوت والدهون". وقد حد من أثر التباطؤ السابق ذكره، إرتفاع معدلات التضخم لبعض المجموعات الأخرى وعلى رأسها "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" (في ضوء زيادات أسعار الغاز الطبيعي)، و"السلع والخدمات المتنوعة"، و"الاثاث والتجهيزات" و"الثقافة والترفيه". وعلى نحو آخر، فقد انخفض معدل التضخم الشهري إلى ٠٠,٧٪ خلال مايو ٢٠١٤ مقارنة بإرتفاع قدره ٠,٦٪ خلال الشهر السابق.



- كما انخفض معدل التضخم الأساسي خلال شهر مايو ٢٠١٤ ليسجل نحو ٩,١% مقارنة بـ ٨,٩% في شهر مارس، كما انخفض معدل التضخم الشهري ليسجل معدل سالب قدره ٠,٢% (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر مايو ٢٠١٣) مقارنة بارتفاع قدره ٠,٢% خلال الشهر السابق، وذلك في ضوء انخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٢٥,٠ نقطة مئوية في معدل التضخم الشهري.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠١٤ بالإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة دون تغير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٢٥% على التوالي، بالإضافة إلى الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية دون تغير عند مستوى ٨,٧٥%， وسعر الإنتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والمخاطر المتعلقة بالنمو المتباين للناتج المحلي.

ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قد قبل في ١٧ يونيو ٢٠١٤ بـ بربط ودائع بقيمة ٣٥ مليار جنيه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت ٨,٧٥%， وذلك في إطار تعديل عمليات ربط ودائع للبنوك لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي (Deposit Operations).

كما تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي المصري كان قد قام بـ طرح عطاء غير دوري (Exceptional Foreign Exchange Auction) في ١٤ مايو ٢٠١٤ وذلك بقيمة ١,١ مليار دولار لتسديد احتياجات البنوك من النقد الأجنبي لتمويل الإستيراد.

معدل نمو الناتج المحلي...

حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١,٢% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل ٢,٤% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وهو ما يعتبر معدل نمو منخفض ولكن متوقعاً خاصاً في ضوء التطورات السياسية وما تبعها من فرض لحالة الطوارئ وحظر التجوال خلال تلك الفترة. كما تجدر الإشارة إلى أن حزمنى تحفيز الاقتصاد لم تتعكسا بشكل واضح في معدل نمو الناتج خلال فترة الدراسة، حيث لم تكن قد دخلت حيز التنفيذ بعد. إلا أنه من المتوقع أن

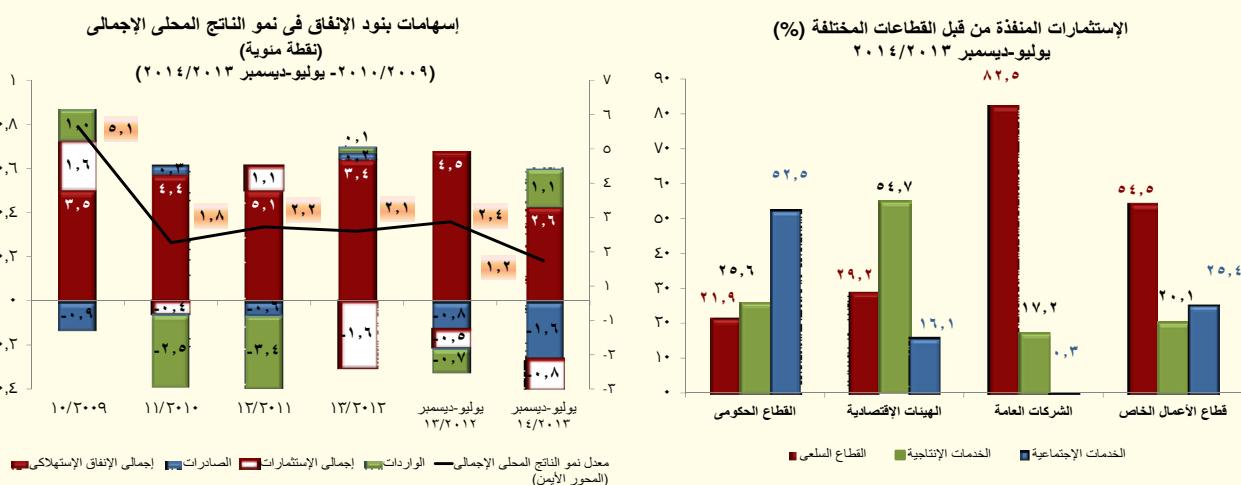
خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال النصف الأول من ٢٠١٤/٢٠١٣

يشهد الأداء خلال النصف الثاني من العام المالي تطويراً إيجابياً أكثر وضوحاً خاصة مع تسارع وتيرة تنفيذ الإستثمارات المشار إليها.

وتعمل الحكومة حالياً على تقديم حزمة تحفيزية إضافية لمسانده القطاعات الأكثر إسهاماً في دفع حركة النشاط الاقتصادي والتشغيل مثل قطاعات الصناعة والإسكان والتشييد والاتصالات والسياحة. وسوف تتركز الحزمة الجديدة على إزالة الاختناقات التي تواجه القطاعات الرئيسية مما يتبع المجال للقطاع الخاص بإستعادة نشاطاته وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة.

- فعلى جانب العرض، يعتبر كل من قطاع الزراعة وقطاع الحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو، حيث سجلا معدلات نمو تقدر بـ ٣,٥% و ٥,٥% على التوالي، مما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٦,٥% و ٠,٥% نقطة مئوية على التوالي مقارنة بـ ٥,٣% و ٣,٠% نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو قدره ٣,٢% بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٤,٠% نقطة مئوية مقارنة بـ ٣,٣% نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣. بينما شهد قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية والتشييد والبناء معدلات نمو تبلغ ٢,٣% و ٣,٩% (بنسبة مساهمة مماثلة للعام المالي السابق وهي ٣,٣% و ٢,٢% نقطة مئوية) على التوالي، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٦% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعي السياحة وإستخراج الغاز الطبيعي، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٣٠% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعي بنسبة ٨,٢% مسهماً بشكل سلبي في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.



- أما على جانب الطلب، فقد حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٢,٥% وهو ما يعتبر متواضعاً، إذا ما قورن بـ ٤,٢% (معدل النمو في الربع الأول من نفس السنة المالية)، كما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الثاني كان قد حقق نحو ٠,٨%. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق معدل نمو الاستهلاك العام ٤,٨% خلال النصف الأول من العام المالي، مقارنة بـ ٥,٦% خلال الربع الأول من العام المالي، ما يشير إلى تباطؤ معدل النمو خلال الربع الثاني إلى ٣,٦%.

فيما استمرت الاستثمارات في الانخفاض، مسجلة معدل مساهمة في النمو بالسالب بلغ ٠,٨ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بـ ٠,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالي الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٥,٦٪ من إجمالي الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة ٧٤,٤٪ المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن نصف الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفي نفس الوقت، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ ١,٦ نقطة مئوية، حيث انخفضت الصادرات بنسبة ٩,٥٪ (معدل مساهمة ١,٦- نقطة مئوية مقارنة بـ ٠,٨ نقطة مئوية في العام الماضى). فيما انخفضت الواردات بنسبة ٤,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالي، محققة معدل مساهمة بالموجب بلغ ١,١ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

على الرغم من أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لاتزال منخفضة، إلا أن بعض بوادر التحسن بدأت تتعكس على مؤشر الإنتاج الصناعى والذى ارتفع بشكل ملحوظ بنحو ١٢,٦٪ خلال شهر ابريل ٢٠١٤، ليسجل ١٨٥,٤ نقطة مقارنة بـ ١٦٤,٧ نقطة في شهر ابريل ٢٠١٣.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد تراجع مؤشر EGX ٣٠ طفيفاً خلال شهر مايو ٢٠١٤ بـ ١٣ نقطة ليحقق ٨٢٤٣ نقطة مقارنة بمستوى المحقق فى ابريل ٢٠١٤ والذي بلغ ٨٢٥٦ نقطة. وفي نفس الوقت، فقد تراجع أيضاً رأس المال السوقي على اساس شهرى بـ ٤٪ خلال شهر الدراسة ليسجل ٤٧٦ مليار جنيه (حوالى ٢٣,٤٪ من الناتج المحلي)، مقارنة برصيد قدره ٤٧٨ مليار دولار خلال الشهر السابق. وعلى الرغم مما سبق، فقد ارتفع حجم التداولات في السوق بنسبة ٤٪ خلال شهر الدراسة، ليسجل ٢٨,٦ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٠,٤ مليار جنيه خلال شهر ابريل.

قطاع المعاملات الخارجية...

شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤، محققاً فائضاً كلياً بلغ نحو ٢,٢ مليار دولار (٠,٨٪ من الناتج المحلي)، مقابل عجز قدره ٢,١ مليار دولار (٠,٧٪ من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ٣,٦ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز الميزان الجارى ليحقق نحو ٢,٠ مليار دولار (٠,١٪ من الناتج المحلي) [مقابل عجز قدره ٥,٧ مليار دولار (٢,١٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة]، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ في التحويلات الرسمية والتحسن في العجز التجارى، بالإضافة إلى تحقيق الحساب الرأسمالى والمالى لصافى تدفقات للداخل بنحو ٣,٥ مليار دولار (١,٢٪ من الناتج المحلي) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦,٥ مليار دولار (٢,٣٪ من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة]. بينما سجل صافى السهو والخطأ تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٢,٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة).

§ وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز الميزان الجارى فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ الذى شهدته التحويلات الرسمية لتصل إلى نحو ١٠,٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة - وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية (١ مليار دولار منحة من الإمارات، ٢ مليار دولار وردت من المملكة العربية السعودية، ٥,٨ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من دول الخليج، و ١,٧ مليار دولار تمويل دولى من جهات مختلفة) - مقارنة بـ ٦,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- انخفاض عجز الميزان التجارى بـ ١,٥% ليسجل نحو ٢٥,٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ٢٥,٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات السلعية بـ ٤,٤% خلال فترة الدراسة. وقد ترتب على ذلك ما يلى:

§ إرتفاع معدلات تغطية الصادرات إلى الواردات خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٤٢,٨% مقابل ٤١,٤% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

§ كما ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي من العملات الأجنبية للواردات خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٣,٦ شهرأً مقارنة بـ ٢,٨ شهرأً خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمي بنسبة كبيرة بلغت ٧٥,٥% ليصل إلى ١,٣ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٤,٥ مليار دولار - وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والتحصيلات الأخرى بـ ٥٧,٣% و ١٥% على التوالي.

§ كما يمكن تفسير تحقيق الميزان الرأسمالى والمالى لصافى تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر بـ ٣١,٩% خلال فترة الدراسة ليسجل ٤,٧ مليار دولار (١,٦% من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٣,٦ مليار دولار (١,٣% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣.

- تحقيق الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر لصافى تدفقات للداخل بـ ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل صافى تدفقات للخارج بـ ٠,٨ مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء إصدار الحكومة المصرية لسندات بقيمة ١ مليار دولار، لاستبدال وديعة قطر بنفس المبلغ.

- انخفاض بند خصوم أخرى لدى البنك المركبى ضمن صافى الاستثمارات الأخرى خلال فترة الدراسة، ليسجل صافى تدفقات للداخل بـ ٢ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، فى ضوء قيام البنك المركبى برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

ارتفاع اجمالي عدد السياح الوافدين